

Distr.
GENERAL

S/1998/652
16 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٥١ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لمدة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨. وهو يغطي التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (S/1998/53).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - خلال الأشهر الستة الماضية، زاد بدرجة كبيرة عدد العمليات التي قامت بها عناصر مسلحة ضد قوات الدفاع الإسرائيلية وأعوانها من اللبنانيين المحليين، وهم قوات الأمر الواقع. وسجلت قوة اليونيفيل حدوث ٣٤٨ عملية من هذه العمليات (١٢ في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، و ٤٩ في شباط/فبراير، و ٦٥ في آذار/مارس، و ٦٦ في نيسان/أبريل، و ٨٨ في أيار/مايو، و ٤٩ في حزيران/يونيه، و ١٩ في النصف الأول من تموز/يوليه). ويمثل هذا زيادة بنسبة ٤٠ في المائة عن فترة الإبلاغ السابقة وهو أعلى عدد من العمليات منذ سنوات عديدة. وأبلغ أيضا عن حدوث نحو ٣٠٠ عملية شمال نهر الليطاني. وقامت بالغالبية العظمى من هذه العمليات حركة المقاومة الإسلامية، وهي الجناح العسكري لمنظمة حزب الله المسلمة الشيعية. وصعدت حركة أمل الشيعية أنشطتها، حيث أعلنت مسؤوليتها عن نحو ٦٠ عملية. وقامت جماعات لبنانية أخرى بعدد من العمليات، في حين اضطلعت جماعات فلسطينية بعملياتين. واستخدمت العناصر المسلحة في عملياتها الأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون والقنابل الصاروخية والقذائف المضادة للدبابات والبنادق العديمة الارتداد والصواريخ والأجهزة المتفجرة. وأطلقت هذه العناصر ما يزيد عن ٣ ٥٠٠ قذائف الهاون والصواريخ والقذائف المضادة للدبابات، مقابل نحو ٢ ٥٠٠ قذيفة في فترة الإبلاغ السابقة.

٣ - واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، في ردها على الهجمات أو في العمليات التي بدأتها، المدفعية ومدافع الهاون والدبابات وطائرات الهليكوبتر الحربية والطائرات الثابتة الجناحين والأجهزة المتفجرة. وواصلت قوات الدفاع الإسرائيلية ممارستها المتمثلة في القيام بعمليات قصف مدفعي وقائي والقيام بدوريات بعيدة المدى تتجاوز مواقعها الأمامية. وسجلت قوة اليونيفيل ما يقرب من ٣٠٠ ١٠ طلقة من المدفعية ومدافع الهاون والدبابات والقذائف أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، وهو ما يعادل تقريبا نفس المستوى المسجل في فترة الإبلاغ السابقة. وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية بغارات جوية بالقرب من برعشيت في ٢ تموز/يوليه وبالقرب من ياطر في ٧ تموز/يوليه. كما سُنت ٥٨ غارة جوية أخرى ضد أهداف شمال نهر الليطاني، بما في ذلك غارة شنت في ١٢ أيار/ مايو قتل فيها عدد من أعضاء جماعة فلسطينية. وكما حدث من قبل، قامت البحرية الإسرائيلية بدوريات في المياه الإقليمية اللبنانية في الجنوب واستمرت في فرض قيود على صيادي السمك المحليين.

٤ - وحدثت زيادة في عدد الضحايا بين المدنيين خلال فترة الإبلاغ. فقد قتل إثنا عشر مدنيا، مقابل أربعة وثلاثين في فترة الإبلاغ السابقة:

(أ) في منطقة عمليات القوة، قتل مدني واحد بالقرب من مجدل زون بجهاز متفجر زرعه قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع في ٥ شباط/فبراير. وفي ١٤ شباط/فبراير، أصيب خمسة من المدنيين في شحين بجروح نتيجة لتعرضهم لقذيفة أو صاروخ أطلقه أشخاص مجهولو الهوية. وأصيب مدنيان بجروح في برعشيت بنيران أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع في ٢٦ آذار/ مارس. ووقع حادث خطير في ٣١ آذار/ مارس عندما أصيبت شاحنة تنقل عمالا مدنيين كانوا يعملون لحساب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع بالقرب من "كوكبا" بقنبلة وضعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق. وقتل ستة منهم وجرح شخص آخر. وفي ٦ نيسان/أبريل، قتل مدني واحد وجرح ثلاثة آخرون بالقرب من "مركبة" بسبب انفجار قنبلة زرعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق. وفي ٢٥ و ٢٧ نيسان/أبريل، جرح مدنيان في كفرأ وزبقيين على التوالي بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ٨ أيار/ مايو، جرح ستة مدنيين في المنصوري بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، وكانت إصابات ثلاثة منهم خطيرة. وفي ٢٦ أيار/ مايو، جرح مدنيان، أحدهما في ياطر والآخر في حداته بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع؛

(ب) وأبلغ أيضا عن وقوع عدد من الحوادث الخطيرة من خارج منطقة العمليات. ففي ٢٧ كانون الثاني/يناير، قتل مدني نتيجة انفجار قنبلة مزروعة على جانب الطريق بالقرب من جزين. وفي ٢ نيسان/أبريل، قتل مدني بنيران قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع على الطريق بين عرب سليم واللويظة. وفي ٣١ أيار/ مايو، قتل مدني وجرح آخر بالقرب من عرب سليم بصاروخ أطلقتها قوات الدفاع

الإسرائيلية. وفي ١٩ حزيران/يونيه، قتل في جزين صبي عمره خمس سنوات أثناء ركوبه في سيارة مع والده، وهو عضو في قوات الأمر الواقع، نتيجة انفجار قنبلة زرعتها عناصر مسلحة على جانب الطريق. وهناك تقارير أخرى تفيد بوقوع إصابات بين المدنيين نتيجة لنيران عناصر مسلحة وقوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع.

٥ - وواصلت إسرائيل الاحتفاظ، ضمن حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرتها، بإدارة مدنية وبدائرة أمنية. واستمر تحسين الهياكل الأساسية في هذه المنطقة (شبكة الطرق، والكهرباء، والإمداد بالمياه، والمباني العامة)، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى المعونة التي قدمتها الحكومة اللبنانية. ومع ذلك، فقد ظلت تلك المنطقة معتمدة اقتصاديا على إسرائيل، التي يذهب إلى العمل فيها يوميا أكثر من ٥٠٠ ٢ من السكان.

٦ - وقامت قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع بعمليات تفتيش في عدة قرى في المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل، وقامت من حين لآخر، بتقييد تحركات السكان. وتعرض عدد من المدنيين للاعتقال والسجن في "الخيام"، في حين طرد آخرون من قراهم وأمروا بمغادرة المنطقة الواقعة تحت سيطرة إسرائيل. وأضير بشكل خاص سكان شبعاء. وفي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه، جرى بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية تبادل رفات جندي إسرائيلي ورفات عناصر مسلحة. وفي سياق هذا التبادل، أطلق سراح نحو ٦٠ شخصا كانوا مسجونين في "الخيام". وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، اعتقل موظف مدني محلي يعمل في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأرسل إلى "الخيام"، ولكن أطلق سراحه في اليوم التالي.

٧ - وواصلت قوة اليونيفيل جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال. وبذلت القوة عن طريق شبكة نقاط التفتيش ومراكز المراقبة التي أقامتها وبرنامج الدوريات النشط، وكذلك عن طريق الاتصالات المستمرة مع الأطراف، قصارى جهودها لمنع استعمال منطقة عملياتها في الأنشطة العدائية ولتهدة الحالات التي قد تفضي إلى تصعيد التوتر. كما قامت القوة، حسب الاقتضاء، بنشر أفرادها لتوفير قدر من الحماية للقرى وللمزارعين العاملين في الحقول.

٨ - وكانت القوة تصادف أحيانا أثناء اضطلاعها بمهامها ردود أفعال عدائية من جانب كل من العناصر المسلحة وقوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، تعرض بعض أفراد الأمم المتحدة للتهديد على أيدي فردين مسلحين عند إحدى نقاط التفتيش. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أطلقت عناصر مسلحة، كانت سياراتها قد أوقفت عند نقطة تفتيش تابعة لليونيفيل، عددا من طلقات الأسلحة الصغيرة، سقط بعضها بالقرب من نقطة التفتيش. وردت قوة اليونيفيل بطلقات تحذيرية. وفي ٢٢ آذار/مارس، أطلقت عناصر مسلحة بضع طلقات من الأسلحة الصغيرة على ناقلة أفراد مدرعة تابعة للأمم المتحدة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، هددت عناصر مسلحة بعض أفراد الأمم المتحدة بالسلاح. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، تسببت ناقلة أفراد مدرعة تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع في حدوث أضرار لنقطة تفتيش تابعة للأمم المتحدة عندما حاولت الدخول عنوة. وفي ٢٢ أيار/مايو، هدد أفراد تابعون

لقوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع بإطلاق النار على أفراد تابعين للأمم المتحدة كانوا يقومون برصد أنشطتهم. وقد احتجت قوة اليونيفيل بشدة على الحوادث السالفة الذكر.

٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، حصلت قوة اليونيفيل على التزام من قوات الدفاع الإسرائيلية بأنها ستحترم منطقة آمنة حول مواقع القوة وتلتزم ضمانات من حركة المقاومة الإسلامية بأنها لن تقوم بعمليات بالقرب من مواقع القوة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التزم الجانبان عموماً بضبط النفس في هذا الصدد. ومع ذلك، فقد قامت عناصر مسلحة في عدة مناسبات بعمليات بالقرب من مواقع الأمم المتحدة. ففي ٢ و ٣ تموز/يوليه، على سبيل المثال، وقعت سبع حوادث لإطلاق النار من مواقع بالقرب من مواقع الأمم المتحدة في سياق شن هجوم منسق ضد عدد من مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. واحتجت قوة اليونيفيل على هذه الحوادث عن طريق الجيش اللبناني. وسجلت قوة اليونيفيل ما مجموعه ٧٢ حادثة أطلقت فيها النيران على مواقع القوة أو على أفرادها، أو بمقربة منهم (٢٥ من جانب عناصر مسلحة، و ٤٢ من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع، و ٥ من جانب عناصر مجهولة الهوية). وفي ٥ حزيران/يونيه، سقطت قذيفة هاون أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع على موقع تابع للأمم المتحدة وتسببت في حدوث أضرار. وفي ١٣ تموز/يوليه، سقطت قذيفتا هاون أطلقتتهما قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع بالقرب من موقع للأمم المتحدة، مما أسفر عن إصابة جندي أيرلندي بجراح فضلاً عن إصابة مدني لبناني كان يمر بالقرب من الموقع. واحتجت قوة اليونيفيل على الفور على هذه الحوادث وغيرها لدى السلطات المعنية.

١٠ - وواصلت قوة اليونيفيل تقديم المساعدة إلى السكان المدنيين في منطقة عملياتها في شكل رعاية طبية، وإجلاء للمصابين، ودوريات الحصاد، وتوزيع مواد تعليمية ومعدات على المدارس الفقيرة وتوفير مرافق صحية بيئية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت القوة من المواد المتاحة من البلدان المساهمة بقوات مشاريع للمياه، ومعدات أو خدمات للمدارس ودور الأيتام، وإمدادات للخدمات الاجتماعية والمعوزين. ووفرت المراكز الطبية والأفرقة المتنقلة التابعة لقوة اليونيفيل الرعاية لعدد يبلغ في المتوسط ٤٠٠٠ مريض من المدنيين شهرياً وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقرب من ٢٠٠ حالة في الشهر. كما ساعدت القوة الحكومة اللبنانية في نقل الإمدادات وتوزيعها على القرى في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية عندما واجهت تلك القرى نقصاً في الإمدادات بسبب القيود التي فرضتها قوات الدفاع الإسرائيلية/قوات الأمر الواقع. وتعاونت القوة طوال الفترة المشمولة بالتقرير تعاوناً وثيقاً في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغيرها من المنظمات والوكالات العاملة في لبنان. وكما حدث في الماضي، واصلت القوة تخلصها من الأعتدة الحربية غير المتفجرة في منطقة عملياتها. وأجري ما مجموعه ٦٩ تفجيراً تحت المراقبة.

١١ - وقام فريق الرصد المنشأ بموجب التفاهم الموقع في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بعقد ١٦ اجتماعاً في مقر القوة للنظر في شكاوى إسرائيل ولبنان. ووفرت القوة المرافق اللازمة لهذه الاجتماعات، كما وفرت وسائل انتقال لأعضاء الفريق.

ثالثا - مشاورات مع الأطراف

١٢ - قمت، في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ آذار/ مارس، بزيارة الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل ولبنان وسورية. وتمت مناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في الاجتماعات التي عقدتها مع زعماء البلدان الثلاثة، واغتنمت الفرصة لتقصي آرائهم بشأن الموضوع. وقمت منذ ذلك الحين، بعقد اجتماعات أخرى في نيويورك مع رئيسي وزراء إسرائيل ولبنان ومع مسؤولين من البلدان الأخرى المعنية.

١٣ - وفي ١ نيسان/أبريل، اتخذت اللجنة الوزارية للأمن الوطني التابعة لحكومة إسرائيل قرارا بشأن قبول إسرائيل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) (S/1998/301). وقد ذكر القرار، فيما ذكر، أن إسرائيل تقبل القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بحيث تنسحب قوات الدفاع الإسرائيلية من لبنان وفق ترتيبات أمنية ملائمة، وطلب إلى لبنان الدخول في مفاوضات.

١٤ - ولاحظت حكومة لبنان، في رسالة وزير الخارجية المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أمورا منها أن المجلس لم يضع أي شرط أممي أو سياسي لتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وأن القرار لا ينص على إجراء مفاوضات. وجاء في الرسالة أن أي مفاوضات بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن تجري إلا بشأن المسائل المتصلة بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وبعض المواضيع الأخرى في إطار عملية السلام بين الدول العربية وإسرائيل (S/1998/341). وأشارت حكومة سورية إلى أنها تشاطر هذه الآراء.

رابعا - المسائل التنظيمية

١٥ - في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت اليونيفيل تتكون من ٤٨٠ جنديا، من أيرلندا (٦٠٩)، وإيطاليا (٥٢)، وبولندا (٦٣١)، وغانا (٦٤٤)، وفرنسا (٢٤٦)، وفنلندا (٤٨٦)، وفيجي (٥٨٦)، والنرويج (٦٢٥)، ونيبال (٦٠١). وساعد القوة في مهامها ٥٥ مراقبا عسكريا تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وبالإضافة إلى ذلك كانت القوة تستخدم ٤٦٣ موظفا مدنيا، منهم ١٣٠ معينون دوليا و ٣٣٣ معينون محليا. ولا يزال العميد جيوجي كينوسي كونريته قائدا للقوة. وتوضح الخريطة المرفقة انتشار أفراد القوة.

١٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه أبلغتني حكومة النرويج بالقرار القاضي بسحب كتيبة المشاة التابعة لها من اليونيفيل في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأقوم بإجراء اتصالات مع المساهمين المحتملين للحصول على بديل.

١٧ - ويؤسفني الإبلاغ عن وفاة أربعة من جنود القوة. فقد توفي جندي بولندي وآخر غاني لأسباب طبيعية في ١٧ كانون الثاني/يناير و ٤ حزيران/يونيه على التوالي. وفي ٤ حزيران/يونيه، قُتل جنديان

نيباليان في حادث مرور. ومنذ إنشاء القوة، قضى ٢٢٢ من جنود القوة نحبهم: ٧٦ نتيجة لإطلاق النار أو انفجار القنابل، و ٩٢ في حوادث و ٥٤ لأسباب أخرى. وبلغ مجموع الأفراد الذين أصيبوا بجراح ٣٣٢ جندياً من جراء إطلاق النار أو انفجار ألغام أو قنابل.

١٨ - وظلت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل التي تحظى باهتمام مشترك. وقدمت هذه السلطات مساعدة قيمة تتعلق بتناوب القوات والأنشطة السوقية في بيروت. وساعد الجيش اللبناني في تهدئة المجابهات مع العناصر المسلحة. كما قام بتوفير أماكن لإيواء بعض أفراد وحدات القوة أثناء قضاء إجازتهم في لبنان. وواصلت القوة التعاون مع قوات الأمن الداخلي اللبنانية بشأن المسائل التي تتصل بصون القانون والنظام، بما في ذلك بمناسبة الانتخابات المحلية.

١٩ - ولم تحسم بعد مشكلة الإيجارات التي تدين بها حكومة لبنان لملاك الأراضي والأماكن التي تستخدمها قوة اليونيفيل. ولم يتلق جميع الملاك المدفوعات المستحقة لهم ولا يزال الخلاف مستمرا بشأن قوائم المالكين التي أعدتها السلطات اللبنانية.

خامسا - المسائل المالية

٢٠ - قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٣٧/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أن تعتمد مبلغا إجماليه ٥٦٠ ٩٨٤ ١٤٢ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لاستبقاء القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، على أساس قوام متوسطه ٥١٣ ٤ جندي ومواصلة المسؤوليات القائمة. ويتوقف تخصيص هذا الاعتماد الذي يبلغ إجماليه ٣٨٠ ٩١٥ ١١ دولار شهريا، على صدور قرار لمجلس الأمن بتمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لليونيفيل ١٠٣,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ١,٥ بليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٢٢ - تواصل القتال في جنوب لبنان أثناء الأشهر الستة الماضية، وتعرض المدنيون مرة أخرى للخطر، بالرغم من انخفاض عدد الذين قُتلوا. وواصلت اليونيفيل جهودها لاحتواء النزاع وحماية السكان من القتال. بيد أن الحالة في المنطقة لا تزال متقلبة ولا تزال تدعو للقلق الخطير. كما أنني منشغل إزاء حالات التحرش التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة.

٢٣ - وقمت في الفقرات من ١٢ إلى ١٤ أعلاه بالإبلاغ عن الاتصالات التي أجريتها بشأن تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وسوف أواصل متابعة التطورات عن كثب وسأظل على اتصال مع جميع الجهات المعنية.

٢٤ - وقام الممثل الدائم للبنان، في رسالة موجهة إليّ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بإبلاغي بطلب حكومته إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى (S/1998/584).

٢٥ - وأثناء زيارتي إلى الشرق الأوسط، قمت بزيارة مقر اليونيفيل حيث التقيت بقائد القوة وكبار ضباطه وبموظفيه المدنيين. وقد عززت هذه الزيارة وجهة نظري بأنه على الرغم من أن اليونيفيل قد حيل بينها وبين تنفيذ الولاية الواردة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن مساهمة القوة في الاستقرار والحماية التي توفرها لسكان المنطقة لا تزال تتسم بالأهمية. ولذلك، فإنني أوصي بأن يستجيب مجلس الأمن لطلب حكومة لبنان فيمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

٢٦ - وعليّ أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة. وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة حاليا ١٠٣,٥ مليون دولار. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تقوم بتسديد أنصبتها المقررة بسرعة وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات المتبقية. كما أود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بقوات في القوة، ولا سيما من البلدان النامية، لما تبديه من تفهم وصبر في هذه الظروف العصيبة.

٢٧ - وختاماً، أود أن أشيد بالعميد جيوجي كينوسي كونريته وبجميع الرجال والنساء الذين يعملون تحت إمرته للأسلوب الذي يؤدون به مهامهم الشاقة التي غالباً ما تكتنفها المخاطر. ولقد كان المستوى الراقي لانضباطهم وسلوكهم مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.

- - - - -